الملتقى الوطني حول: "حوكمة الأوقاف لتفعيل دورها في تمويل المؤسسات الناشئة"

جامعة علي لونيسي-البليدة 02-

بالاشتراك مع :

مخبر الصناعات التقليدية -جامعة الجزائر03-

مخبر البحث حول الإبداع وتغير المنظمات والمؤسسات

يوم: 11 نوفمبر 2024

عنوان المداخلة: حوكمة الوقف: الدوافع، المبادئ والأهمية

الاسم واللقب	ليليا عمراني
الرتبة	طالبة دكتوراه
مؤسسة الانتماء	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة-

الاسم واللقب	صونية عابد
الرتبة	أستاذ محاضرة "أ"
مؤسسة الانتماء	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة-

حوكمة الوقف: الدوافع، المبادئ والأهمية

Waqf Governance: Motives, Principles and Importance

ط/د.عمراني ليليا

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

–قسنطينة–

amrani.lilia.97@gmail.com

د.عابد صونية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

–قسنطينة–

abedsonia17@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الحوكمة للمؤسسات الوقفية، ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من القطاع الوقفي، وقد تم توزيع الدراسة في ثلاثة محاور أساسية، خصص الأول والثاني للتعريف بكل من الحوكمة والوقف، والثالث للإجابة على إشكالية الدراسة وهي كالتالي: ما هي المنافع المكتسبة من تطبيق الحوكمة في المؤسسات الوقفية؟

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الحوكمة إحدى المتطلبات الحديثة لتحسين الأداء، وتطبيقها في القطاع الوقفي يسهم في تنمية الأصول الوقفية من خلال جذب المستثمرين والممولين لمشاريع الأوقاف، ، وأيضا يعزز من ثقة المستفيدين "الموقوف عليهم" لإدراكهم أن صرف ريع الوقف يتم وفق معايير محددة وآلية واضحة. كما أن الالتزام بتطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء مؤسسة الوقف مما يدعم من قدراتها على الاستمرارية والنمو.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الوقف، حوكمة المؤسسات الوقفية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of governance for endowment institutions, and their role in achieving the desired economic and social goals of the endowment sector. The study has been distributed in three main axes, the first and the second to introduce both governance and endowment, and the third to answer the problem of the study as follows: What are the benefits gained from the application of governance in endowment institutions?

The study concluded that governance is one of the modern requirements to improve performance, and its application in the endowment sector contributes to the development of endowment assets by attracting investors and financiers to endowment projects, and also enhances the confidence of beneficiaries to realize that the disbursement of endowment rents is according to specific criteria and a clear mechanism. Commitment to the implementation of governance helps to create a comprehensive concept and measures of the performance of the Waqf institution, which supports its capabilities for continuity and growth.

Keywords: Governance, endowment, governance of endowment institutions.

مقدمة:

تؤدي المؤسسات الوقفية دورا اجتماعيا واقتصاديا في آن واحد ولا يقل أحدهما أهمية عن الآخر، فلم يعد قطاع الوقف ذلك المجال الضيق الذي يقتصر دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد، بل انتقل إلى الطابع المؤسساتي الاستثماري، ودعت إلى ذلك العديد من الفتاوى الدينية الرامية لاستثمار الموارد الوقفية في المجالات المشروعة، بهدف زيادة مواردها الاقتصادية وتعظيم عوائدها الاجتماعية، وضمان استمرارية أصولها، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية التي تحث على حفظ المال من حيث العدم ومن حيث الوجود.

والمؤسسة الوقفية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بحاجة إلى حسن الإدارة والتسيير.

و تعتبر الحوكمة من أهم الأدوات الإدارية الحديثة التي تعين المؤسسات على الاستدامة وتحقيق أهدافها، لما توفره من ضوابط لتحسين الأداء، وتقليل المخاطر بمنع التعدي أو التفريط، وتجنب تعارض المصالح، وغيرها من الإجراءات التي تعظم المنافع وتقلل الخسائر وتدفع بالمؤسسات والأصول إلى النمو والاستمرارية.

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي المنافع المكتسبة من تطبيق الحوكمة في المؤسسات الوقفية؟

وتتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- ✓ ماذا يقصد بالحوكمة؟ وما هي خصائصها ومبادئها ؟
- ✓ ما هو الوقف، أركانه وأنواعه؟

✓ ماذا يقصد بحوكمة الأوقاف، وماذا يمكن أن يضيفه تطبيق الحوكمة للمؤسسة الوقفية؟

- **أهمية الدراسة:**

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع الحوكمة الذي يحتل مكانة علمية متميزة كنظام قائم على مبادئ مهمة، خاصة بعد تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية ونجاحها في علاج اختلالاتها، وقد نالت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والمسيرين في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية قطاع الوقف ودوره التنموي والاجتماعي فهو يساهم في التقليل من حدة كثير من المشاكل والأزمات الاجتماعية خاصة منها الفقر والبطالة والأمية المنتشرة في ربوع العالم الإسلامي.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

✓ التعرف على المفاهيم الأساسية للحوكمة والوقف.

✓ التعرف على الإطار النظري لحوكمة الأوقاف.

✓ إبراز أهمية تطبيق الحوكمة في المؤسسات الوقفية.

✓ تقديم الإقتراحات والتوصيات.

- **فرضيات الدراسة:**

✓ **الفرضية الأولى:** ترتبط الحوكمة بقطاع الأوقاف ارتباطا جوهريا.

✓ **الفرضية الثانية:** تساهم الحوكمة في تطوير المؤسسات الوقفية.

- **تقسيم الدراسة:**

❖ **أولا:** الإطار المفاهيمي للحوكمة.

❖ **ثانيا:** الإطار النظري للأوقاف.

❖ **ثالثا:** حوكمة المؤسسات الوقفية وأهميتها للقطاع الوقفي.

❖ **رابعا:** النتائج والتوصيات

أولا: الإطار المفاهيمي للحوكمة:

1.1. تعريف الحوكمة:

أ. لغة: يعتبر لفظ الحوكمة مستحدث في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه النحت في اللغة، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني، وعليه فإن لفظ الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب منها: (أحمد، 2023، صفحة 66)

- ✓ **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.
- ✓ **الحكم:** وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- ✓ **الاحتكام:** وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات ثم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- ✓ **التحاكم:** طلبا للعدالة والإنصاف خاصة من ظلم السلطة الغاشمة وتلاعبها بمصالح الأفراد وفسادها، وبالأخص عندما تنفرد السلطة بكل شيء.

ب ــ تعريف الحوكمة اصطلاحا: كثيرا ما ارتبط مصطلح الحوكمة في الاصطلاح بالشركة أو المؤسسة،

و لقد تعدد الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عن مفهوم أو تعريف حوكمة الشركات وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين، نورد بعضا منها فيما يلي:

- ✓ **حيث عرفها البنك الدولي للتنمية بأنها:**" هي ممارسة للسلطة السياسية، ورقابة إدارة الموارد المؤسسات من أجل تنمية اقتصادية واجتماعية"(لمياء، 2018، صفحة 23).
- ✓ **كما تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFCالحوكمة بأنها:** " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (يوسف، 2019، صفحة 02).
- ✓ **وتعرفها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD بأنها:** "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"(التونسي، 2023، صفحة 77).

- ✓ **وفي تعريف آخر:** هي "أنظمة تستخدم للرقابة على الشركة ومجلس إدارتها وأعضائه"(سفيان، 2021، صفحة 06)

ومن المناسب ذكر أنه قد درج استخدام مصطلح " الحكم الراشد" أو الحكم الرشيد" قبل مصطلح الحوكمة وأحيانا كمصطلح مرادف لها، ولا يختلف في المدلول عن الثاني، حيث عرفه البنك العالمي بأنه:" الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية"(أمينة، 2020، صفحة 04)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الحوكمة هي: " النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال الشركة، ومراقبتها من أجل تحقيق أهدافها، وكذا الحفاظ على حقوق ومصالح مختلف الأطراف الفاعلة في الشركة".

2.1. أهداف الحوكمة: تسعى المؤسسات من خلال الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف يمكن حصرها في:

- ✓ **الشفافية:** تعني ضرورة الوضوح في اتخاذ وتنفيذ القرارات والقوانين وعملية الإفصاح عنها قبل إتخاذ القرار.
- ✓ **المساءلة:** هي عملية تفعيل دور القانون في ملاحقة كل من يرتكب خطأ أو يتعدى على حقوق غيره بمخالفة قوانين وإقرارات ومواثيق الشرف بالنسبة لمجالات الأعمال والمهن. فالقانون يجب أن يسري على الكل بدون تجاوزات.
- ✓ **المصداقية:** وهي درجة الاستقرار في تنفيذ القوانين والقرارات ذات الصلة بتنفيذ السياسات، وقدرتها على تنفيذ الأحكام وتفعيل المساءلة.
- ✓ **الانضباط:** وهو مراعاة الجانب الأخلاقي والسلوك السليم في الممارسات الإدارية داخل الشركة.
- ✓ **الاستقلالية:** وهي عدم الــتأثير أو الضغط على الإدارة في عملية تنفيذ مهامها، فتكون قراراتها غير متحيزة(ليلى، 2021، صفحة 05).
- ✓ **المسؤولية:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة(دادن، 2014، صفحة 07).

- ✓ **العدالة:** ويشير إلى إتاحة الفرص المتكافئة للجميع بصرف النظر عن النوع أو العرق أو اللون أو الدين أو الحالة الصحية أو الانتماء السياسي أو غير ذلك بهدف تحسين أوضاعهم جميعا(نبيلة، 2023، صفحة 09).
- ✓ **المسؤولية الاجتماعية:** ويتحقق ذلك من خلال وجود سياسة واضحة تؤكد على التمسك بالسلوك الأخلاقي مع ضرورة وجود سياسة توظيف عادلة، إضافة إلى سياسة واضحة عن المسؤولية البيئية(محمد، 2023، صفحة 06).

ويمكن توضيح خصائص الحوكمة في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أهداف الحوكمة

المصدر:من إعداد الباحثتين.

3.1. مبادئ حوكمة المؤسسات:

لقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) سنة 1999خمس مبادئ لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية وبعد التعديلات التي أجريت عليها سنة 2004 أصبحت ستة مبادئ تتمثل في:

الشكل البياني رقم 2: مبادئ الحوكمة حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2004

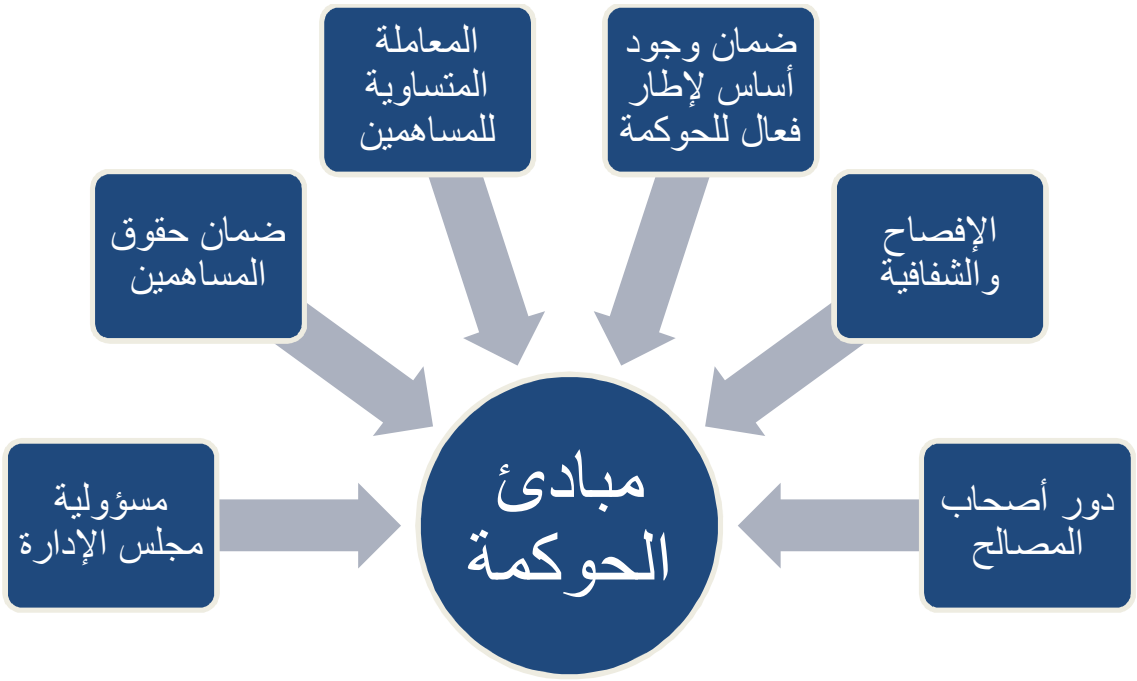

المصدر: بالاعتماد على:

مركز أبو ظبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم، ص 16، 2021 على الرابط:
https://arabgovernance.net/wp-content/uploads/2021/05/اساسيات-الحوكمة...-مصطلحات-ومفاهيم.pdf

- ✓ **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات** وهذا يعكس ضرورة توفر أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة ويجب أن يكون لهذا الإطار تأثير على الأداء الاقتصادي ونزاهة الأسواق وتشجيع الأسواق المالية التي تتصف بالشفافية والفعالية، وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع أحكام القانون، وضمان خدمة المصلحة العامة.
- ✓ **حماية حقوق المساهمين:** يؤكد هذا المبدأ على اعتماد آليات تكفل حماية حقوق المساهمين والحفاظ عليها، وتسهيل ممارستها كضمان المشاركة في الأرباح، تحويل ملكية الأسهم. الحصول على المعلومات الكافية فيما يخص التغيرات الجوهرية بالمؤسسة. المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة...إلخ.

- ✓ **المعاملة المتساوية للمساهمين:** في إطار حوكمة المؤسسات ينبغي ضمان المعاملة المتساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب ضمان حصول جميع المساهمين على التعويض المناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك.
- ✓ **دور أصحاب المصالح:** في إطار حوكمة المؤسسات ينبغي الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، والعمل على تشجيع التعاون بينهم وبين المؤسسات في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المؤسسات السليمة ماليا(أمال، 2021، صفحة 04).
- ✓ **الإفصاح والشفافية:** ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق عن كافة الموضوعات الهامة والمتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك الموقف المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمتها.
- ✓ **مسؤوليات مجلس الإدارة:** ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للمؤسسة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة المؤسسة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المؤسسة والمساهمين(يوب، 2017، صفحة 06).

إن الهدف الأساسي من تطبيق مبادئ الحوكمة هو ضمان تماشي أهداف إدارة المؤسسة مع أهداف المساهمين، فوجود نظام عادل للحوكمة سيكفل توافق أهداف المساهمين مع أهداف إدارة المؤسسة ويعزز من ثقة المستثمرين بكفاءة النظام الذي يحمي حقوقه.

ثانيا: الإطار النظري للوقف

1.2. تعريف الوقف لغة:يعني الحبس والمنع والتسبيل، ويقال وقفت كذا ولا يقال أوقفت ويعني الحبس والمنع عن التصرف، وهي المعاني التي ينعقد بها الوقف دون غيرها، وهو مصدر مشتق من فعل وقف أي حبس، فيقال وقفت الدار وقفا أي حبستها في سبيل الله (رفيقة، 2021، صفحة 13).

2.2. تعريف الوقف اصطلاحا: يمكن تعريف الوقف عند المذاهب الأربعة كما يلي:

أ. **عرفه المالكية بأنه:** "إعطاء منفعة الشيء مدة وجوده لازما بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديرا"(مريم، 2021، صفحة 03).

ب. تعريف الوقف في المذهب الحنفي: الوقف هو:"حبس العين على حكم ملك الواقف والتصدق بالمنفعة".

ج. أما عند الشافعية فقد تم تعريفه بأنه:"حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح"(عبيشات، 2020، الصفحات 11-13).

د. وعند الحنابلة: عرفه إبن قدامة بأنه: "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"(محمد بن أحمد، 2008، صفحة 22).

3.2. أركان الوقف: للوقف أربعة أركان، وهي الوقف والموقوف والموقوف عليه والصيغة.

أ. الواقف: يشترط في الواقف لصحة الوقف ونفاذه أهلية التبرع كباقي التبرعات من هبة وصدقة وغيرها، لأن الوقف تبرع، ويمكن تحليل هذا الشرط إلى أربعة شروط هي:

- ✓ **أن يكون الواقف حرا مالكا:** فلا يصح وقف العبد، لأنه لا ملك له ولا يصح وقف مال الغير، ولا يصح وقف الغاصب للمغصوب، إذ لابد في الواقف من أن يكون مالكا الموقوف وقت الوقف ملكا تاما.
- ✓ **أن يكون عاقلا:** فلا يصح وقف المجنون، لأنه فاقد العقل، ولا وقف المعتوه، لأنه ناقص العقل، ولا وقف مختل العقل بسبب مرض أو كبر، لأنه غير سليم العقل.
- ✓ **أن يكون بالغا:** فلا يصح وقف الصبي، سواء أكان مميز أم غير مميز، لأن البلوغ مظنة كمال العقل ولخطورة التبرع.
- ✓ **أن يكون رشيدا:** غير محجور عليه بسفه أو فلس أو غفلة، ولو بالولي كسائر التصرفات المالية، فلا يصح الوقف من السفيه "والمفلس أو المغفل" عن الجمهور.

غير أن الفقهاء اختلفوا في اشتراط الإسلام، فالكثيرون منهم لم يشترطوا ذلك رغبة السماح بالتوسع فيه، غير أن البعض الآخر اشترط الإسلام حتى لا يقع المحظور من بناء المساجد من أموال الكفار(شرون، 2016، صفحة 09).

ب. الموقوف: لكي يكون الوقف نافذا في الموقوف فيشترط لذلك شروط:

- ✓ أن يكون مالا متقوما من عقار وغيره.
- ✓ أن يكون الموقوف معلوما محددا.
- ✓ أن يكون الموقوف مملوكا للواقف حال الوقف.

- ✓ أن يكون الموقوف معينا غير شائع، فلا يجوز وقف نصيب مشاع.
- ✓ أن لا يتعلق بالموقوف حق للغير.
- ✓ أن يمكن الانتفاع بالموقوف عرفا.
- ✓ أن يكون في الموقوف منفعة مباحة(السدلان، 2008، صفحة 13).

ج. **الموقوف عليه:**وتتمثل الشروط الواجب توافرها في الموقوف عليه في:

- ✓ أن يكون الموقوف عليه جهة بر.
- ✓ أن تكون الجهة الموقوف عليها غير منقطعة.
- ✓ ألا يعود الوقف على الواقف.
- ✓ أن يكون على جهة يصح ملكها أو التملك لها(محمد بن أحمد، 2008، صفحة 67).

د. **الصيغة:**هي اللفظ الدال على إرادة الوقف، وينقسم إلى قسمين صريح وكناية: أما الصريح فكأن يقول الواقف: وقفت أو حبست أو سبلت، أما الكناية فهي التي تحتمل معنى الوقف وغيره ومثاله: الصدقة، أو في سبيل الله ونحوها، ولا ينعقد الوقف بألفاظ الكناية إلا إذا قرنها الواقف بما يدل على أنه يريد بها الوقف(سمير، 2020، صفحة 09).

4.2. أنواع الوقف: للوقف أنواع متعددة، وبالعموم تتمثل أنواعه كالآتي:

أ. **الوقف الخيري:** وهو ما كان ابتداء على جهة من جهات البر والخير التي لا تنقطع كالفقراء والمساكين، ولو لمدة معينة يكون بعدها على شخص أو أشخاص معينين أو آل إليها نهائيا.

ب. **الوقف الذري (الأهلي):** ويقصد به الوقف على الأهل والذرية ومن بعدهم على جهة من جهات البر التي لا تنقطع(الدالية، 2021، صفحة 29).

ج. **الوقف المشترك:** هو الوقف الذي يخصص الواقف جزء من منافعه لجهة خاصة، والجزء الآخر لوجوه البر العامة(الوهاب، 2020، صفحة 325).

ثالثا: حوكمة المؤسسات الوقفية وأهميتها للقطاع الوقفي.

بعد أن تعرفنا على كل من الوقف والحوكمة، نحاول فيما سيأتي التعرف على حوكمة الأوقاف ومبادئها، ودوافع حوكمة المؤسسة الوقفية، وما يمكن أن تضيفه الحوكمة للقطاع الوقفي والمؤسسات الوقفية.

1.3. تعريف حوكمة الوقف: يمكن تعريف حوكمة الوقف بأنها: ""قواعد تنظيمية غايتها تطوير الأسلوب الإداري لمؤسسات الوقف، لما يحقق أهداف الواقفين بجودة، وسرعة، وكفاءة، وعدالة، ويحقق أفضل آثار اقتصادية واجتماعية للوقف"(العمري، 2020، صفحة 04).

وتعرف حوكمة الشركات الوقفية أيضا بأنها:" النظام الذي يحدد من خلاله حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف كمجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة"(جعفر هني، 2019، صفحة 18)

2.3. مبادئ حوكمة الأوقاف: ويمكن أن يعتمد نظام حوكمة الوقف على مبادئ الحوكمة كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)، والتي لا تتنافى في مجملها مع المبادئ التي تدعمها الشريعة الإسلامية والتي تشكل الإطار التنظيمي لعمل البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حيث تتمثل هذه المبادئ في ما يلي: (الغني، 2022، صفحة 08)

- ✓ مسؤولية إدارة المشاريع الوقفية عن تنفيذ المعاملات بكفاءة تحقق المتطلبات النظامية والشرعية.
- ✓ الاستقلالية والموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.
- ✓ العدالة بين جميع الأطراف: الإدارة، الواقفون، الموقوف عليهم، ذوو العلاقة (العملاء الموظفون، وجهات التدقيق الخارجي).
- ✓ الفصل بين السلطات والوظائف المتعارضة لضمان آليات واضحة لتحمل المسؤولية والمساءلة.
- ✓ استكمال الإطار المؤسسي الداعم لتطبيق الأهداف الأخرى، ويضم إنشاء المؤسسات وإصدار التشريعات.
- ✓ سيادة القانون، وهذا لا يتحقق إلا من خلال وجود تشريع حكومي يلزم باستكمال المؤسسات للتشريعات وتطبيقها في واقع الأعمال الوقفية

3.3. **محفزات تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسة الوقفية:** المؤسسة الوقفية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية أو الاجتماعية، لها أهداف وخطط مستقبلية، كما تعمل في بيئة داخلية وخارجية عرضة للتقلب والتغيير والمخاطر، ولهذا فهي بحاجة لإدارة جيدة وحكيمة تعظم من

منافعها الاجتماعية والاقتصادية وتقلل ما أمكن من تكاليفها ومخاطرها، ويساعد تطبيق الحوكمة على ذلك من خلال ما توفره من: (العمري، 2020، صفحة 04) و (عائشة، 2023، صفحة 12)

- الرقابة الفعالة على أداء مؤسسة الوقف وتدعيم المساءلة المحاسبية بها.
- تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة فيها.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة ثقة الواقفين الحاليين والمرتقبين في مؤسسة الوقف.
- التنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- تحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم.
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج.
- المساهمة في تخفيض المخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المؤسسات الوقفية.
- ضمان استقلالية مراجعي الحسابات الخارجيين وعدم خضوعهم إلى أية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

4.3. مكاسب حوكمة المؤسسات الوقفية: تساعد الحوكمة بمبادئها الرشيدة في تحقيق العديد من المزايا للقطاع الوقفي والمؤسسات الوقفية وأيضا للمجتمع الإسلامي ككل، فهي تعمل على :

- ✓ الحفاظ على الأصل الوقفي، حيث تسهم الإدارة الرشيدة للأموال الوقفية في رفع مستويات الأداء وتقليل المخاطر.
- ✓ تأصيل دور الأوقاف في المجتمع
- ✓ ضمان احترام شرط الواقفين
- ✓ ضمان حقوق الموقوف لهم في العائد، من خلال القضاء على الفساد المالي وتعزيز الرقابة
- ✓ تنمية الأصول الوقفية من خلال جذب المستثمرين والممولين لمشاريع الأوقاف، وهذا يسهم أيضا في زيادة القيمة السوقية للأصول الوقفية
- ✓ تقليل المخاطر في قطاع الأوقاف

رابعا ــ الخاتمة:

- **اختبار صحة الفرضيات:**

✓ **الفرضية الأولى:** ترتبط الحوكمة بقطاع الأوقاف ارتباطا جوهريا، حيث يمكن إسقاط مبادئ الحوكمة الأساسية من المسؤولية والمساءلة والشفافية والإفصاح والعدالة على الأوقاف، خاصة أن مبادئ حوكمة الشركات تتناسب إلى حد كبير مع المؤسسات الوقفية، وذلك من خلال تحليل هذه المبادئ وربطها بطبيعة المؤسسات الوقفية وخصائصها.ومنه الفرضية الأولى صحيحة.

✓ **الفرضية الثانية:** تساهم الحوكمة في تطوير المؤسسات الوقفية. وذلك من خلال الدور الذي تؤديه الحوكمة في محاربة الفساد الإداري والمالي والمساهمة في دعم المؤسسات الوقفية بالحفاظ على الأصول الوقفية وتنميتها. ومنه الفرضية الثانية صحيحة.

- **النتائج**

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

✓ تعتبر حوكمة الشركات إحدى المتطلبات الجديدة للنهوض بالاقتصاد، من خلال الانعكاس الإيجابي لتطبيق مبادئها القائمة على الإفصاح والشفافية، من قبل الشركات المدرجة في أسواق المال، خاصة وأن هذه الأخير تعد مصدرا هاما للتمويل وتقديم المعلومات المتعلقة بتلك الشركات.

✓ فرضت التغيرات الاقتصادية العالمية المشككة في قدرة الدولة الحديثة في الاستمرار في تحمل كافة الأعباء الخدمية، إعادة الاعتبار للقطاع الوقفي والتطوعي، وعودة الاهتمام بتطويره على المستوى العالمي والإقليمي.

✓ إن تطبيق الحوكمة في الأوقاف يعزز من ثقة المستفيدين "الموقوف عليهم" أومن يدخل ضمن المصرف الوقفي، لإدراكه أن صرف ريع الوقف يتم وفق معايير محددة، وآلية واضحة، وشروط قائمة ومواعيد منتظمة.

✓ الالتزام بتطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء مؤسسة الوقف مما يدعم من قدراتها على الاستمرارية والنمو.

- **التوصيات:**

- ✓ تشجيع المؤسسات التعليمية والجامعية على إقامة المؤتمرات والندوات العلمية بشأن دور الحوكمة في تعزيز الأداء لغرض إثراء الخلفية الثقافية للكوادر العاملة في المؤسسات المالية.
- ✓ ضرورة سعي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تبني مبادئ الحوكمة من أجل تحسين آدائها.
- ✓ إنشاء نظام من الحوافز خاص بالأوقاف، أهمها إعفاء الأموال الوقفية وقفا خيريا أو مشتركا من الضرائب.
- ✓ إنشاء معهد مختص ب "حوكمة الأوقاف"، يأخذ على عاتقه التأكد من شهادة الرقابة والتدقيق على أعمال مؤسسات الأوقاف في العالم الإسلامي، ويكون القياس المرجعي لكل قطاعات الأوقاف في العالم الإسلامي، من خلال فرق خبراء لرصد المشاكل والحلول.

- **قائمة المراجع:**

1. أحمد ,ش .(2023) .أثر أخلاقيات الأعمال في ظل الحوكمة على أداء منظمات الأعمال المعاصرة –دراسة حالة .–جامعة تيسيمسيلت ,علوم التسيير ,الجزائر.

2. أمال يوب. (2017). مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجزائرية–دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الجزائرية–. *مجلة آفاق علوم الإدارة والإقتصاد*، 06.

3. أمينة عبيشات. (2020). البعد التنموي للوقف –دراسة فقهية قانونية مقارنة–. الشلف، كلية الخقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

4. أمينة ,ب .ج .(2020) .الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد –دراسة حالة الجزائر للفترة (1997–2017). *مجلة نور للدراسات الإقتصادية* .04 ,.

5. بثينة عبد الله عبد الغني ناصر آل عبد الغني. (2022). ركائز حوكمة الوقف وأثرها على جودة الإستثمارات الوقفية. *المجلة العربية للإدارة* ، 08.

6. بن صالح الصالح محمد بن أحمد. (16 12, 2008). *مكتبة نور*. تاريخ الاسترداد 28 09, 2024، من www.noor–book.com: noor–book.com/fzcn1e

7. جعفر هني محمد. (2019). حوكمة الشركات الوقفية العائلية بين النظرية والتطبيق. *مجلة المالية وحوكمة الشركات*، 18.

8. دهيليس سمير. (2020). الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –بناءا على تجارب بعض الدول –. الجلفة، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.

9. رحالي محمد. (2023). دور التدقيق المالي في تدعيم الحوكمة والحد من فجوة التوقعات في المؤسسات الإقتصادية –دراسة ميدانية–. جامعة تيسمسيلت، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

10. سفيان ,خ .(2021) .تقييم واقع حوكمة الشركات في الجزائر ي إطار ميثاق الحكم الراشد – دراسة حالة شركة "آن سي آي "رويبة الجزائر)مارس –2013جويلية .(2020*مجلة التنظيم والعمل* ,

11. شلي عبد الوهاب. (2020). التنمية المستدامة وآليات تحقيقها من منظور الإقتصاد الإسلامي –الزكاة والوقف أنموذجا–. قسنطينة، كلية الشريعة والإقتصاد، الجزائر.

12. صارة الدالية. (2021). الدور التنموي للتمويل غير الربحي –دراسة نموذجية للزكاة والوقف والقرض الحسن–. كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

13. صالح بن غانم السدلان. (19 جويلية, 2008). *مكتبة نور*. تاريخ الاسترداد 28 09, 2024، من www.noor-book.com: noor-book.com/uv1sxl

14.عز الدين شرون. (2016). مساهمة نحو تفعيل دور الوقف النقدي في التنمية –دراسة خالة بعض البلدان الإسلامية–. بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

15.عمرو العمري. (2020). دور الحوكمة وأهميتها في تطوير المؤسسة الوقفية. *مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، .04

16.عيساوي التونسي. (2023). دور الحوكمة في تنمية إدارة الموارد البشرية –دراسة ميدانية لمسيري الصحة الجوارية بولاية الجلفة–. جامعة البليدة 02 لونيسي علي ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، الجزائر.

17.غضبان ليلى. (2021). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. *مجلة الإقتصاد الصناعي (خزارتك)*، 05.

18. كفي مريم. (2021). سبل تطوير آليات وأدوات إستثمار الأموال الوقفية بالجزائر –حالة أوقاف التعليم والبحث العلمي–. برج بوعريريج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

19. لمياء ,ح .(2018) .واقع الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري .جامعة الجزائر ,1كلية الحقوق ,الجزائر.

20. محمد البشير بن عمر، عبد الغني دادن. (2014). حوكمة المؤسسات ودورها في تحسين أداء المؤسسة . *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية*، 07.

21.محمد جعفر هني. (2019). حوكمة الشركات الوقفية العائلية بين النظرية والتطبيق. *مجلة المالية وحوكمة الشركات*، 18.

22. محمد حسن يوسف. (24 12, 2019). *مكتبة نور*. تاريخ الاسترداد 22 09, 2024، من https://www.noor-book.com: noor-book.com/roe9nf

23.مداح بلقيس عائشة. (2023). حوكمة الإستثمار العقاري الوقفي. *مجلة الحوار المتوسطي*، 12.

24. مرماط نبيلة. (2023). الإنتقال من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الإلكترونية ضرورة أم خيار؟ . *مجلة معارف*، 09.

25. وراد رفيقة. (2021). الأملاك العقارية العامة الوقفية بين الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري. سيدي بلعباس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

26. يوب أمال. (2021). اثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة–. *مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية* ، 04.